الجمهورية التونسية

وزارة الاقتصاد والتخطيط

دليل إعداد تقارير السياسات العمومية الخاصة بمخطط التنمية 2026-2030

ماي 2025

الإطار العام

يمثل مخطط التنمية 2026-2030 أول مخطط يتم اعداده في إطار تنفيذ مبادئ الدستور ومقاصده الرامية إلى تجسيد الحق في التنمية العادلة والمنصفة بين جميع الجهات والأفراد.

ويتم إعداد مشروع مخطط التنمية 2026-2030 في إطار مقاربة جديدة تتبوأ **فيه المجالس المنتخبة دورا محوريا في اقتراح التصورات والبرامج والمشاريع التنموية** الكفيلة بتحقيق الاندماج الاقتصادي والاجتماعي الشامل والعادل.

وتضطلع **الوزارات والهياكل العمومية المعنية** في إطار هذه المقاربة الجديدة بالمساهمة في أعمال إعداد مشاريع مخططات التنمية المحلية والجهوية والإقليمية عبر مرافقة المجالس بوضع على ذمتها كل الوثائق والمعطيات الضرورية وتقديم التكوين والمساندة الفنية.

كما تتكفل **الوزارات والهياكل العمومية المعنية** بالمساهمة في أعمال إعداد مشروع مخطط التنمية 2026-2030 على المستوى الوطني من خلال إعداد التقارير اللازمة لاقتراح مضامين السياسات العمومية مع **ضمان تكريسها للمبادئ والمقاصد الدستورية والسياسة العامة للدولة واختياراتها الأساسية التي يضبطها رئيس الجمهورية.**

ولإحكام إنجاز الأعمال الفنية الخاصة بإعداد مشروع مخطط التنمية، فإنّ منهجية التخطيط يجب أن تجسّد جملة من الأبعاد التنموية ومتطلبات التخطيط الجيّد التالية:

- **تكريس البعد المحلي والجهوي والاقليمي** عبر الانطلاق من الخصوصيات المحلية والجهوية والإقليمية لتحديد الإمكانيات والفرص المتاحة والمنظومات ذات الأثر والقيمة المضافة بما يدعم الاندماج الاقتصادي والاجتماعي والتكامل بين الجهات.
- **الادماج الاجتماعي والاقتصادي** عبر رسم المقترحات وفق حاجيات جميع الفئات.

- **تجسيد المنهج التشاركي** لضمان إثراء المقاربات الجديدة المقترحة وتملّك الأولويات والأهداف المرسومة وضمان المقبولية المجتمعية وحسن الإنجاز.
- **الاستشراف** من خلال تحليل التحولات والتغيرات على المدى المتوسط والبعيد لإحكام التخطيط.
- **التكامل والشمولية والتناسق** من خلال الأخذ بعين الاعتبار جميع الأبعاد التنموية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والثقافية وذات البعد المحلي والجهوي والإقليمي والوطني.
- **الفاعلية والنجاعة** وذلك من خلال بلورة السياسات والبرامج على المستوى المحلي والجهوي والإقليمي والوطني حسب الأولويات وقابلية الإنجاز والأثر الاجتماعي والاقتصادي والبيئي.
- **الاستدامة المالية وضمان الجدوى للمشاريع** المزمع إنجازها باعتماد الدراسات الضروريّة المسبقة.
- **المرونة والتكيف** بما يتيح استجابة المخطط للتطورات والتغيرات الطارئة.
- **حوكمة صياغة المخطّط** ضمن أطر **المسؤولية والمساءلة والشفافية.**

ويتعيّن على **الوزارات والهياكل العمومية** عند اعداد مضامين السياسات العمومية لفترة المخطط 2026-2030، الحرص على اعتماد **مقاربات تنموية جديدة** تمكّن من تحقيق حركية دافعة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية وبلورة **إصلاحات جذرية** بغرض **تحسين الأداء** وتحقيق النجاعة والفاعلية في كسب الرهانات الاستراتيجية المطروحة للمرحلة.

تقديم الدليل

يهدف هذا الدليل إلى تأطير أعمال إعداد مشروع مخطط التنمية 2026-2030 على الصعيد الوطني وضبط تمشّي موحّد عند **إعداد تقارير السياسات العمومية على مستوى الوزارات والهياكل العمومية المعنية.**

ويحتوي هذا الدليل على بيان المنهجية والوثائق اللاّزمة لتنظيم عملية إعداد هذه التقارير، ويتضمن:

- الإطار القانوني والترتيبي والمراجع.
- الأعمال التحضيرية.
- مراحل إعداد تقارير السياسات العمومية والرزنامة.
- صياغة تقارير السياسات العمومية.
- الملاحق:
  - *جدول متابعة تنفيذ المشاريع العمومية للفترة 2021-2025.*
  - *مصفوفة التحليل الرباعي: نقاط القوة ونقاط الضعف والفرص والمخاطر.*
  - *أنموذج بطاقة مشروع.*
  - *المصفوفة التنفيذية لمحاور وبرامج السياسات العمومية.*
  - *جدول المؤشرات.*

الإطار القانوني والترتيبي والمراجع

يرتكز إعداد **تقارير السياسات العمومية** على مجموعة من **الأطر القانونية والترتيبية والمراجع** التي من شأنها ضمان ممهّدات النجاح والنجاعة لمختلف الأعمال الوطنية لإعداد وثيقة مشروع مخطط التنمية، وتتمثل أساسا في:

1. الإطار القانوني والترتيبي:

- الدستور.
- القانون الأساسي عدد 4 لسنة 2025 المؤرخ في 12 مارس 2025 المتعلق بالمجالس المحلية والمجالس الجهوية ومجالس الأقاليم.
- المرسوم عدد 1 لسنة 2024 المؤرخ في 13 سبتمبر 2024 المتعلّق بتنظيم العلاقات بين مجلس نواب الشعب والمجلس الوطني للجهات والأقاليم.
- الأمر عدد 589 لسنة 2023 المؤرخ في 21 سبتمبر 2023 المتعلّق بتحديد تراب أقاليم الجمهورية التونسية والولايات الراجعة بالنّظر لكل إقليم.
- الأمر عدد 177 لسنة 2025 المؤرخ في 4 أفريل 2025 المتعلق بتنظيم أعمال المجالس المحلية والمجالس الجهوية ومجالس الأقاليم وطرق سيرها.
- المنشور عدد 10 المؤرخ في 22 أفريل 2025 المتعلق بإعداد مخطط التنمية 2026-2030.

2. المراجع:

- الاستشارات الوطنية القطاعية (على غرار الاستشارة الوطنية لإصلاح نظام التربية والتعليم والاستشارة حول الخدمات العمومية).
- الاستراتيجيات القطاعية (على غرار استراتيجية الصناعة والتجديد 2035 واستراتيجية المياه 2050 واستراتيجية الانتقال الرقمي واستراتيجية الانتقال الطاقي 2035 والاستراتيجية الوطنية للتشغيل

والمخطط الإستراتيجي التربوي والإستراتيجية الوطنية للتنقلات الحضرية والاستراتيجية الوطنية للانتقال الإيكولوجي).

- الاستراتيجيات المتصلة بمجالات جغرافية محددة (على المستوى المحلي والجهوي والاقليمي ولعديد البلديات والمدن).
- الأمثلة التوجيهية للتهيئة العمرانية والترابية.
- البحوث والتقارير والدراسات ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي.
- الإحصائيات الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية (المتمثلة في التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2024).

الأعمال التحضيرية

تنطلق الأعمال التحضيرية للوزارات والهياكل العمومية المعنية بإعداد **تقارير مضامين السياسات العمومية لمخطط التنمية 2026-2030**، وفقا للمجالات الراجعة لها بالنظر، من خلال:

- ضبط تركيبة الفريق المكلف بإعداد تقرير مضمون السياسة العمومية على أن يتم تشريك كل الفاعلين المعنيين بما في ذلك ممثل عن وزارة الاقتصاد والتخطيط وممثل عن وزارة المالية في مختلف الأعمال ذات الصلة.
- ضبط الأنشطة المبرمجة وتوزيعها على الفريق المكلف بإنجازها وفقا لما نصّ عليه المنشور عدد 10 المؤرخ في 22 أفريل 2025 ودليل تقارير السياسات العمومية.

وتتولى الوزارات والهياكل العمومية المعنية تعيين نقاط اتصال قارة وتكليفهم بالتنسيق مع وزارة الاقتصاد والتخطيط فيما يتعلق بمتابعة كافة مراحل إعداد تقرير السياسات العمومية والأعمال الفنية المطلوبة لاعداد وثيقة مشروع مخطط التنمية على المستوى الوطني.

مراحل إعداد تقارير السياسات العمومية ومضامينها والرزنامة

مراحل إعداد تقارير السياسات العمومية ومضامينها:

تتضمّن التقارير حول السياسات العمومية لفترة المخطط 2026-2030 المحاور التالية:

i. تشخيص وتقييم إنجازات الفترة 2021-2025.
ii. استشراف التحوّلات والتطوّرات المستقبلة المرتبطة بالسياسة العمومية.
iii. الأولويات والأهداف الاستراتيجية للسياسة العمومية.
iv. مضمون السياسة العمومية: المبادرات والبرامج والإصلاحات.
v. محفظة المشاريع المقترحة للفترة 2026-2030.
vi. ضبط المصفوفة التنفيذية للسياسة العمومية.

1. تشخيص وتقييم إنجازات الفترة 2021-2025

يهدف هذا المحور إلى تشخيص وتقييم أداء السياسات العمومية من حيث تحقيق الأولويات والأهداف المرسومة للفترة 2021-2025 واستخلاص أهم الاستنتاجات بغرض توظيفها لضبط مضمون السياسات العمومية للخماسية القادمة. ويتم بالخصوص إعداد الأعمال التالية:

- تحليل **الإنجازات الكمية المسجلة للسياسات العمومية** ومقارنتها بالأهداف المرسومة (اعتماد المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والمؤشرات الخصوصية بكل سياسة عمومية...).
- تحليل **الإنجازات النوعية المسجلة** وأثرها على أداء السياسات العمومية المعتمدة (البرامج والإصلاحات).
- تقييم تنفيذ المشاريع العمومية والخاصة للفترة 2021-2025.
- ضبط قائمة المشاريع المتواصلة لما بعد سنة 2025 (ملحق عدد 1).

ويتجه ابراز أهم الاستنتاجات المستخلصة وتحديد الإشكاليات التنموية الأساسية بالاعتماد على مصفوفة التحليل الرباعي: نقاط القوة ونقاط الضعف والفرص والمخاطر (**ملحق عدد 2**).

2. استشراف التحوّلات والتطوّرات المستقبلية المرتبطة بالسياسات العمومية

يرتكز هذا المحور على مقاربة استشرافية للتحوّلات والتطوّرات المستقبلية والمحتملة التي قد تؤثر على أداء السياسات العمومية خلال الفترة 2026-2030 وذلك بهدف تعزيز القدرة على كسب الرهانات والاستفادة من الفرص المتاحة وضمان النجاعة والفاعلية والصمود تجاه المخاطر المحتملة وذلك خاصة من خلال:

- دراسة وتحليل التحولات والتطوّرات الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية على الصعيد الوطني وأثرها على السياسة العمومية.
- دراسة واستشراف التحوّلات الدولية والإقليمية وأثرها على توجهات وأولويات السياسة العمومية (التغيرات في سلاسل القيمة العالمية والسياسات التجارية، التغيرات المناخية، التحولات الرقمية والتكنولوجية، الموارد الطبيعية، هجرة الأدمغة، ...).

3. تحديد الأولويات والأهداف الاستراتيجية

استنادا للمبادئ والمقاصد الدستورية والسياسة العامة للدولة واختياراتها الأساسية التي يضبطها رئيس الجمهورية وعلى ضوء نتائج التشخيص والتحليل الاستشرافي للتحوّلات والتطوّرات المستقبلية، يتمّ في هذا المحور بالخصوص:

- تحديد الرؤية الاستراتيجية للسياسة العمومية والتي تعكس التوجهات على المدى البعيد.
- ضبط الأولويات الرئيسية لرفع رهانات التنمية للخماسية القادمة.
- تحديد الأهداف الاستراتيجية للسياسة العمومية للفترة 2026-2030 في علاقة بكسب الرهانات المطروحة (العدالة الاجتماعية، تنمية رأسمال البشري، تحسين ظروف العيش، جودة خدمات العمومية كالتعليم والصحة والنقل، تحسين الدخل، النموّ، التشغيل، الاستثمار، التصدير، الرقمنة، الارتقاء في سلاسل القيمة، تنمية الجهات الداخلية، الأمن الغذائي والطاقي والمائي، ...).

4. بلورة مضامين السياسات: المبادرات والبرامج والإصلاحات

يهدف هذا المحور إلى ترجمة الأولويات والأهداف الاستراتيجية إلى مكوّنات للسياسات العمومية. ويتولى فريق العمل ضبط مضمون السياسات العمومية بما يسهم في كسب الرهانات المطروحة للمرحلة القادمة 2026-2030 ومنها:

- ضمان الأثر الاجتماعي وتكريس مبدأ الإنصاف والشمولية في توزيع منافع التنمية.

- تحسين جودة الخدمات والمرافق العمومية وتسهيل النفاذ إليها من قبل المواطنين والمؤسسات.
- دفع المبادرات الجماعية وتعزيز منظومة التمكين الاقتصادي والاجتماعي.
- تحسين التشغيلية والريادة لفائدة الشباب والنهوض بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة.
- تعزيز القدرة التنافسية عبر دفع الاستثمار والتصدير والنهوض بالأنشطة الواعدة وذات القيمة المضافة العالية وتطوير أداء الأنشطة القائمة.
- النهوض بمنظومة البحث والتجديد والابتكار.
- تحديث منظومات الإنتاج وإحكام توظيف الميزات التفاضلية المحلية والجهوية والإقليمية،
- إحكام منظومة التمويل والحفاظ على التوازنات المالية للدولة.
- الحوكمة البيئية والحفاظ على الموارد الطبيعية ومواكبة متطلبات التغيرات المناخية.
- إدماج البعد المحلي والجهوي والإقليمي ضمن مكونات السياسات العمومية.
- ضمان التناسق والتكامل بين مختلف مكونات السياسات العمومية.
- تحسين أداء المنظومة التربوية والتعليمية والتكوينية والارتقاء بمستوى مخرجاتها.

5. محفظة المشاريع المقترحة للفترة 2026-2030

يهدف هذا المحور إلى اقتراح المشاريع الاستثمارية اللازمة لتنفيذ مضامين السياسات العمومية وتحقيق أهدافها. ويتعين على الوزارات والهياكل المعنية ضبط مقترحات المشاريع بالاعتماد على المعايير التالية:

- تحديد درجة الجاهزية: يتم تصنيف المشاريع حسب مدى جاهزيتها للإنجاز.
- تقدير الكلفة المالية والمدة الزمنية: يتعين تقدير الكلفة الإجمالية لكل مشروع والمدة الزمنية اللازمة لإنجازه، وتحديد صيغ التمويل المحتملة ومصادرها.
- توزيع المشاريع على المجال الترابي (محلي، جهوي، إقليمي، وطني) بما يعزز التوازن بين الجهات ويستجيب للاحتياجات الحقيقية على المستوى المحلي والجهوي والإقليمي.
- تقدير الأثر المتوقع على غرار إحداث مواطن الشغل، تحفيز الاستثمار، تحسين جودة الخدمات، الحفاظ على الموارد الطبيعية، ...

وتتولّى الوزارات والهياكل المعنية اقتراح المشاريع الاستثمارية باعتماد بطاقات مشاريع **حسب الأنموذج المصاحب** (ملحق عدد 3) وترتيبها حسب أولويتها ودرجة نضجها ومدى جاهزيتها.

6. خطة العمل التنفيذية لمحاور العمل وبرامج ومشاريع السياسات العمومية

تُعد المصفوفة التنفيذية أداة تخطيطية استراتيجية تهدف إلى إحكام تنفيذ السياسات العمومية من خلال تحديد سلسلة من التدخلات الهيكلية والمؤسساتية التي تمكّن من تعزيز فعالية الأداء وتحسين حوكمته.

وفي هذا الإطار تتولّى مختلف الوزارات والهياكل العمومية المعنية إدراج ضمن خانات المصفوفة تباعا وبصفة متناسقة **(ملحق عدد 4)**:

- أهم الأهداف الرئيسية للسياسة العمومية.
- محاور العمل بعنوان كل هدف استراتيجي.
- البرامج أو المشاريع المدرجة بعنوان كل محور عمل.
- تحديد الكلفة والتوزيع الزمني للإنجاز.
- تحديد الجهة المسؤولة عن التنفيذ والجهات المتداخلة.
- تحديد مؤشرات المتابعة.

التأليف والمقاربة:

وفقا لمنشور السيدة رئيسة الحكومة عدد 10 المؤرخ في 22 أفريل 2025 المتعلق بإعداد مخطط التنمية 2026-2030، تتولّى وزارة الاقتصاد والتخطيط بمعية كل الوزارات والهياكل المعنية **تنظيم الأعمال الفنية الخاصة بالتأليف والمقاربة الضرورية لإعداد مشروع المخطط على المستوى الوطني.**

الرزنامة:

تتولّى الوزارات والهياكل المعنية إعداد تقارير السياسات العمومية وتضمينها بمقترحاتها بعنوان مخطط التنمية 2026–2030 وإحالتها إلى وزارة الاقتصاد والتخطيط في غضون أربع (04) أشهر من تاريخ صدور المنشور عدد 10 لسنة 2025.

وتنجز خلال الأربع أشهر الموالية الأعمال الفنية للتأليف والمقاربة على المستوى الوطني وصياغة وثيقة مخطط التنمية 2026–2030.

فهرس تقرير السياسة العمومية لمخطط التنمية 2024-2030

يتضمن تقرير السياسات العمومية المحاور الأساسية التالية:

i. **المقدمة**

1. الإطار العام
2. حوصلة مراحل إعداد التقرير حول السياسات العمومية

ii. **تقييم إنجازات السياسة العمومية للفترة 2021-2025**

1. التقييم الكمي والنوعي لإنجازات الفترة 2021-2025
2. ضبط الإشكاليات الهيكلية بناء على التحليل الرباعي
3. المشاريع المتواصلة لما بعد سنة 2025

iii. **استشراف التحولات والتطورات المستقبلية المرتبطة بالسياسة العمومية**

iv. **الأولويات والأهداف الاستراتيجية للفترة 2026-2030**

1. أولويات السياسة العمومية
2. الأهداف الاستراتيجية للسياسة العمومية

v. **مضمون السياسة العمومية حسب المحاور والبرامج الرئيسية**

vi. **الجدول الإجمالي لمحفظة مقترحات المشاريع**

vii. **الخطة التنفيذية لمحاور العمل وبرامج ومشاريع السياسة العمومية**

viii. **الملاحق**

ملحق عدد 1: جدول متابعة تنفيذ المشاريع العمومية للفترة 2021-2025

ملحق عدد 2: مصفوفة التحليل الرباعي

ملحق عدد 3: أنموذج بطاقة مشروع

ملحق عدد 4: الخطة التنفيذية للمحاور والبرامج الرئيسية للسياسة العمومية

ملحق عدد 5: مؤشرات المتابعة

الملاحق

ملحق عدد 1: جدول متابعة تنفيذ المشاريع العمومية للفترة 2021-2025
(بما في ذلك المشاريع الممولة في إطار القروض والهبات الخارجية)

القطاع: .....

إسم المشروع	الكلفة الأصلية	الكلفة المحينة			إلى غاية 2020	النفقات المنجزة						ما بعد 2025	الملاحظات (تنفيذ عادي، مشروع معطل، مشروع يشهد تأخير)
		الميزانية	ق.خ.(*)	هبة		2021	2022	2023	2024	النفقات المتوقعة 2025	المجموع		

(*) ق.خ.: قروض خارجية

ملحق عدد 2: مصفوفة التحليل الرباعي

نقاط القوة	نقاط الضعف
الفرص / الامكانيات	**المخاطر**

ملحق عدد 3: أنموذج بطاقة مشروع *

مخطط التنمية 2026-2030

بطاقـــــــــــة مشـــــــــــروع

اسم المشروع		الجهة المقترحة الاقليم/ الولاية/ المعتمدية/ القطاع	
مكونات المشروع الأساسية			
صنف المشروع		درجة نضج المشروع	
الفئات المستهدفة		الكلفة التقديرية	الف دينار
الجاهزية العقارية		الاستثمارات خلال المخطط	الف دينار
التأثيرات المرتقبة		درجة الأثر	
القطاع		القطاع الفرعي	
القطاعات ذات الصلة		تسجيل	

* يتم توفير نسخة الكترونية في الغرض.

ملحق عدد 4: الخطة التنفيذية لمحاور العمل وبرامج ومشاريع السياسات العمومية*

القطاع: .....

الأهداف الرئيسية	محاور العمل	البرامج أو المشاريع	برمجة التنفيذ: العناصر/ الكلفة (ألف دينار)												الكلفة الجملية	الجهة المكلفة بالتنفيذ	الجهات المتداخلة **	مؤشرات المتابعة
			2026		2027		2028		2029		2030		ما بعد 2030					
			أهم العناصر المبرمجة	الكلفة	أهم العناصر المبرمجة	الكلفة	أهم العناصر المبرمجة	الكلفة	أهم العناصر المبرمجة	الكلفة	أهم العناصر المبرمجة	الكلفة	أهم العناصر المبرمجة	الكلفة				
الهدف الرئيسي الأول:																		
الهدف الرئيسي الثاني:																		
الهدف الرئيسي الثالث:																		

الهدف الرئيسي الرابع:																		

* مرفقة في صيغة الكترونية مع أنموذج بطاقة المشروع.

** الوزارات أو المنشآت العمومية الأخرى المتدخلة في تنفيذ البرنامج أو المشروع.